

Distr.: General  
24 December 2012  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الثلاثاء ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سرغيف . . . . . (أوكرانيا)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-53927 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**البند ١٠٥ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (A/67/158 و A/67/162 و Add.1) (تابع)**

١ - السيد سالم (مصر): تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن أفريقيا طالما اعترفت بالحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة لمكافحة الإرهاب، على النحو الذي يتضح من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته لعام ١٩٩٩، وخطة العمل التي أعدت في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا المعقود في الجزائر في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وإنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب في الجزائر في عام ٢٠٠٤. وتدين الدول الأفريقية بشكل قاطع جميع أشكال الإرهاب، بما فيها إرهاب الدولة. وقال إنه يرحب بعمل اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ودعا جميع الدول إلى التعاون في تسوية المسائل المتعلقة بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. على أن هذا الصك لا ينبغي بأي حال أن يفضي إلى إنكار حق الشعوب في تقرير المصير. إن الجماعة الأفريقية راغبة في العمل مع الوفود الأخرى على صقل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والتوصل إلى توافق آراء على مشروع نص الاتفاقية. ولا بد من النظر بجدية في الاقتراح القاضي بعقد مؤتمر رفيع المستوى، برعاية الأمم المتحدة، لصوغ رد دولي على الإرهاب بجميع أشكاله.

٢ - وعلى الدول الأعضاء زيادة تعاونها في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك القبض على الإرهابيين والتحقيق في الأعمال الإرهابية ومنعها. ومن المهم أيضا أن تتعاون هذه

الدول في معالجة مشكلة أخذ الجماعات الإرهابية للرهائن، حيث إن دفع الفدية هو من المصادر الرئيسية لتمويل الإرهابيين. ورحب بالمبادرات المتخذة لتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي وضعها المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب ومركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية التابع لحكومة الولايات المتحدة. ورحب أيضا بإعلان وخطة عمل مدريد لتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب في غرب ووسط أفريقيا.

٣ - ولا بد من اتخاذ تدابير لضمان تنفيذ أنجع لاتفاقيات مكافحة الإرهاب وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك مضاعفة بناء القدرات في البلدان النامية. إن البلدان الأفريقية تعمل جاهدة على الوفاء بالتزاماتها الدولية بمكافحة الإرهاب، ولكن مواردها وقدراتها كثيرا ما لا تكفي لذلك؛ ومن هنا فإنه يلتمس المساعدة من المجتمع الدولي.

٤ - السيد دلغادو سانتشيس (كوبا): قال إن حكومته تدين جميع الأعمال الإرهابية أيا كانت دوافعها، ومنها ما تتورط فيه الدول بشكل مباشر أو غير مباشر. إن جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تكون شمولية، وأن تعكس الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية، وأن تتضمن العمل المباشر والمنع معاً، فضلا عن تدابير محددة لاجتثاث الأسباب الدفينة للإرهاب. ومن غير المقبول أن يعتمد بعض الدول، بدعوى مكافحة الإرهاب، إلى ارتكاب أعمال عدوانية، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، وارتكاب أو السماح بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كالتعذيب، والاختطاف، والاحتجاز غير القانوني، والاختفاء القسري، والإعدام دون محاكمة. فهذا الكيل بمكيالين والأفعال الانفرادية تخالف ميثاق الأمم المتحدة وأهداف القانون الدولي ومبادئه،

كوبا التي وقعت، لأكثر من ٥٠ عاما، ضحية لحصار اقتصادي وتجاري ومالي مستمر تحديا للمجتمع الدولي. والآن يتحول لويس بوسادا كاريلس، الإرهابي المعروف جيدا في نصف الكرة الغربي، في ميامي أو نيويورك بحرية. ولو لم تكن سلطات الولايات المتحدة قد تواطأت في ٧١٣ عملا إرهابيا ارتكبت في كوبا في فترة ٥٠ عاما تقريبا وأودت بحياة ٤٧٨ ٣ شخصا ونتجت عنها ٢٠٩٩ ٢ حالة إصابة منهكة، لكان من الممكن أن نسخر من مهزلة محاكمته في تكساس التي أرادت بها الولايات المتحدة تفادي الامتثال للالتزامات الدولية. إن مكتب التحقيقات الاتحادي ووكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة، كما يتضح من وثائقيهما المفرج عنها، يعترفان بجرمه. ولما كان بوسادا، بعد انقضاء سبعة أعوام، لم يُتهم رسميا بعد بالإرهاب، فإن ذلك يؤكد تواطؤ الحكومة؛ وربما كانت الحكومة تعتقد أنه إرهابي "طيب" أو أن ضحاياه لا يعتدّ بهم، باعتبارهم "أضرارا تبعية" لأنهم ليسوا من مواطني الولايات المتحدة.

٩ - وقد أدى الكيل بمكيالين أيضا إلى قضاء خمسة كوبيين أكثر من ١٤ عاما مسجونين ظلما في الولايات المتحدة ومتعرضين لمعاملة قاسية ومهينة، مجرد أنهم يحملون بلدتهم من هؤلاء الإرهابيين. إن سياسيي الولايات المتحدة يجب أن يشعروا بالحرج إذ لا يحاكم الإرهابيون الحقيقيون، ولا يفرج عن الرجال الذين ناضلوا من أجل حماية الشعب في كوبا والولايات المتحدة من الأعمال الإرهابية العنيفة.

١٠ - السيد كيريت (إثيوبيا): قال إنه على الرغم من التقدم المتحقق، فإن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لم يسفر بعد عن النتائج المرجوة. والمطلوب تدابير فعالة لمعالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب، وبناء قدرات الدول، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. إن الإرهاب ظاهرة معقدة دائمة التغير من حيث دوافعها، وتمويلها وآليات دعمها، ووسائل الهجوم واختيار الأهداف؛ إن الاتحاد

وترسخ الأيديولوجيات المتطرفة، في نفس الوقت الذي تقوض فيه شرعية النضال ضد الإرهاب الدولي.

٥ - إن كوبا ستواصل العمل على تعزيز الوظيفة المركزية للأمم المتحدة بسن تشريع لمكافحة الإرهاب الدولي، وهي دولة طرف في جميع الصكوك الدولية الأساسية لمكافحة الإرهاب. إن حكومته ملتزمة تماما بالكفاح ضد الإرهاب، وتؤيد اعتماد اتفاقية شاملة لمعالجة الثغرات التشريعية الراهنة. ويجب أن تشمل هذه الاتفاقية أنشطة من يقودون القوات المسلحة للدولة أو يسيطرون على جماعات شبه عسكرية غير نظامية.

٦ - إن وفده يؤيد عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لإعداد رد منظم على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ويرفض الوفد رفضا قاطعا قرار وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٢ بإعادة إدراج كوبا في قائمة الدول المزعوم رعايتها للإرهاب الدولي.

٧ - إن سلطات الولايات المتحدة تعلم أن لكوبا سجلا ناصعا في مكافحة الإرهاب، وأنها لم ولن تسمح مطلقا باستخدام أراضيها لارتكاب أعمال إرهابية ضد أي دولة أو تدبيرها أو تمويلها، ولكن سياساتها الراهنة إزاء كوبا تحركها مصالح المتطرفين في ميامي المتصلين بواشنطن. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بعث قسم رعاية مصالح الولايات المتحدة في كوبا ببرقية حصل عليها موقع ويكيليكس تتضمن اعترافا بأنه لا توجد في كوبا أي جماعات معادية للأمريكيين أو غيرها من الجماعات الإرهابية من السكان الأصليين، وأن حكومة كوبا لا تسمح لأي منظمة بالعمل في البلد لأغراض إرهابية. وعلاوة على ذلك فإن رئيس الولايات المتحدة الأسبق جيمي كارتر قال مثل ذلك في زيارة له لكوبا.

٨ - ومع ذلك فإن وزارة الخارجية ظلت تكيل بمكيالين وتتصرف بشكل لا أخلاقي لتبرير سياستها غير الرشيدة تجاه

١٣ - السيد كياو (ميانمار): قال إن حكومته تساند الاستراتيجية العالمية كإطار للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وتعمل حكومته، وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الأمن، مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على وضع تشريع جديد لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال.

١٤ - وما فتئت ميانمار، التي هي ذاتها ضحية للإرهاب، تدينه بجميع أشكاله ومظاهره. ويجب في تدابير مكافحة الإرهاب ألا يتخذها أي بلد ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر، ويجب أن تكون التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب متفقة والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وليس هناك بالضرورة علاقة بين الإرهاب وأي دين أو عرق أو ثقافة أو هوية بالتحديد. وعلى المجتمع الدولي أن يدين بصفة خاصة الأعمال الإرهابية التي تستهدف الأبرياء، ومنهم الدبلوماسيون والجماعات الضعيفة، كالنساء والأطفال.

١٥ - إن ميانمار طرف في ١١ من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وقد وقعت على صك آخر. وعلى الصعيد الإقليمي، وقعت في عام ٢٠٠٧ على اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، وتتعاون مع الدول الأعضاء في مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات. ويشمل تشريعها المحلي المتعلق بالإرهاب القانون الجنائي لعام ١٨٦١، وقانون عام ٢٠٠٢ لمراقبة غسل الأموال، وقانون عام ٢٠٠٤ المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. وقد أنشأت هيئات رقابة مركزية ووحدة للاستخبارات المالية، وهي عضو في فريق آسيا/ المحيط الهادئ المعني بغسل الأموال. إن تدابير المنع وبناء القدرات، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية، جديدة باهتمام خاص؛ وفي ضوء أهمية هذه المسألة، يحتاج الأمر إلى مزيد من المناقشات بشأن اقتراح الأمين العام تعيين منسق للأمم المتحدة لشؤون مكافحة الإرهاب.

والالتزام كفيلا بالحد من خطرهما. وإذا كانت الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية، فإنه ينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة القيام بدور أساسي. ويجب أن يتضمن رد المجتمع الدولي الطويل الأجل الحوار، والتفاهم، والجهود اللازمة للتصدي لإغراء الإرهاب.

١١ - وقد زاد الإرهابيون من استخدامهم للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، ويزداد استخدامهم للإنترنت في جمع الأموال وحشد المؤيدين ونشر الدعاية. إن رد المجتمع الدولي كان حتى الآن غير كاف، وسيكون من شأن زيادة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة والعمل الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب المساعدة على تعزيز الشفافية، وضمان التنسيق والاتساق بين الجهود المبذولة في إطار منظومة الأمم المتحدة. ويرحب وفده بتوصية الأمين العام بتعيين منسق لشؤون مكافحة الإرهاب.

١٢ - وقد صدقت إثيوبيا على تسعة من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وعلى إعلان منظمة الوحدة الأفريقية لمدونة قواعد السلوك للعلاقات فيما بين الدول الأفريقية، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته. ويتضمن قانونها المحلي إطارا قانونيا شاملا لمكافحة الإرهاب، وقد استضافت حكومته، بدعم من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، حلقة عمل إقليمية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية، عقدت في أديس أبابا يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١. إن غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحديان خطيران، وتعالج وحدة الاستخبارات المالية الإثيوبية تدفق الأموال المشبوهة. وتلتزم حكومته بالتعاون التام مع فرقة العمل ومع الهيئات الإقليمية، وستواصل العمل، على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، على إيجاد بيئة معادية للإرهاب.

في تسوية المسائل العالقة، والعمل جاهدة على اعتماد هذا المشروع مبكرا.

١٩ - وتلتزم حكومته بإيجاد مجتمع متوافق، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والاستقرار والوحدة، من خلال نهج متكامل ينطوي على تعزيز التنمية الاقتصادية والتعليم. وتتم الحكومة كثيرا بمنع الإرهاب، وقد اعتمدت تشريعا لمكافحة الإرهاب، وعززت بناء قدراتها في هذا المجال. وتواصل الحكومة أداء دور نشط في مجال التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة، على أساس مبدأ المساواة والمصالح المتبادلة، وتنخرط بنشاط في شتى أنشطة التعاون الثنائي والإقليمي. إن بلده أيضا ضحية لأعمال إرهابية من جانب الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية تشكل خطرا جسيما على الأمن القومي وعلى السلام والاستقرار الإقليميين. إن الكفاح ضد هذه الحركة عنصر مهم في حملة حكومته الدولية لمكافحة الإرهاب.

٢٠ - السيد كيم يونغ سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه يجب اتخاذ خطوات فورية للقضاء على الأعمال الإرهابية ضد الدول ذات السيادة، إذ إن هذه الأعمال تشكل تحديا خطيرا لجهود مكافحة الإرهاب العالمية. إن غزو أفغانستان والعراق والتعدي على حقوقهما السيادية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أديا إلى تقويض السلام والاستقرار في المنطقة وإلى حلقة مفرغة من الإرهاب والانتقام. إن إرهاب الدولة المنهجي والأعمال الإرهابية ذات الدوافع السياسية المقصود بها إحداث قلاقل داخلية وتغيير النظم في الدول ذات السيادة هي أخطر أنواع الإرهاب والسبب الدفين لجميع أشكاله.

٢١ - إن الأعمال الإرهابية ضد السكان المدنيين الأبرياء في سوريا ما زالت متفشية بسبب استمرار دعم المنظمات الإرهابية والتأثير عليها من جانب الولايات المتحدة التي تناور

١٦ - السيد وانغ مين (الصين): قال إن من المهم دعم المعايير الموحدة في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، والتصدي بشكل لا لبس فيه للأعمال الإرهابية، بصرف النظر عن دوافعها ومكانها ومرتكبيها. إن المواقف غير المتسقة التي تقوم على المصالح الوطنية ستعطل هدف مكافحة الإرهاب وتقوض التعاون الدولي. ولما كان الإرهاب ينجم عن مجموعة متشابكة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكثيرا ما يواكبه تفشي الترععات الانفصالية والتطرف والكراهية العنيفة والتعصب العنيف، فإن التدابير العسكرية وتدابير إنفاذ القوانين يمكن أن تأتي بنتائج عكسية. ويجب أن تعالج تدابير مكافحة الإرهاب أعراض الإرهاب وأسبابه الدفينة في وقت واحد، من خلال نهج شامل يركز على تعزيز التنمية وتفادي الاستقطاب والظلم الاجتماعي، مع تسوية المنازعات الإقليمية.

١٧ - وتؤيد حكومته التنفيذ الدقيق للاستراتيجية العالمية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتنسيق المعزز لوكالات مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. وترحب الحكومة بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مع تشديدها على وجوب أن تحترم المساعدات المقدمة رغبات واختيارات الدول الأعضاء المعنية.

١٨ - ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دولة أو حكومة أو عرقية أو ديانة معينة. وعلى المجتمع الدولي الدعوة إلى الحوار بين الحضارات والأديان والأصول العرقية تعزيزا للاحترام المتبادل والتفاهم والتسامح. ويجب أيضا أن تنقيد أنشطة مكافحة الإرهاب بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن تحترم سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويدعو وفده البلدان التي لم تنظر بعد في الانضمام إلى الصكوك الدولية الـ ١٣ لمكافحة الإرهاب إلى النظر في ذلك. ويؤيد وفده بنشاط إعداد مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، ويحث جميع الأطراف على اتباع نهج بناء

أو الأشخاص، أو جرائم القرصنة أو الإرهاب - سواء بوصفه فاعلا أو شريكا، وبغض النظر عن جنسيته. وينص قانون الدولة للإجراءات الجنائية على التعاون مع الجهات القضائية الأجنبية والدولية في المجال الجنائي. وفي عام ٢٠٠٧ قامت قطر بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وصادقت على المستوى الإقليمي على عدة اتفاقيات لمكافحة الإرهاب، ومنها اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب، ومعاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي. كما أبرمت قطر العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية في مجال التعاون الأمني. وقد انضمت قطر إلى معظم الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وهي بصدد المصادقة على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. إن حكومته ملتزمة بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وبتوثيق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية تحقيقا لهذا الغرض.

٢٦ - وقد قامت حكومته مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعقد حلقة عمل إقليمية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حول قمع أعمال الإرهاب النووي، عقدت في الدوحة يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بمشاركة خبراء المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٧ - إن مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي يجب أن يتضمن تعريفا واضحا للإرهاب يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعوب الواقعة تحت الاستعمار والاحتلال الأجنبي. إن ربط الإرهاب بدين معين أو ثقافة معينة أو فئة عرقية معينة هو أمر مرفوض ليس لمجانبته الصواب فحسب، بل لأنه أيضا عمل تحريضي يؤدي إلى تغذية الأسباب الجذرية المؤدية للإرهاب. إن كافة الدول المحبة للسلام يجب أن تتخذ إجراءات ضد الإرهاب بجميع

صراحة من أجل تغيير النظام. إن وكالات المخابرات التابعة للولايات المتحدة تحرك أيضا جماعة إرهابية كائنة في جمهورية كوريا تتآمر على تدمير الآثار الوطنية لبلده، بما فيها تماثيل زعمائه. وبذلك فإن الولايات المتحدة ترتكب أعمالا تدخل في إرهاب الدولة.

٢٢ - إن مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي يجب أن يعكس بوضوح الحاجة إلى القضاء على الأعمال الإرهابية ذات الدوافع السياسية التي ترتكبها القوات المسلحة للدول. ويجب أن تكون الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب متسقة مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وألا يساء استعمالها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة أو العمل على تغيير النظام. ويجب ألا يُسمح بالاتهامات الكاذبة والتعسفية للدول بالإرهاب، وممارسة الضغط، وفرض الجزاءات، واستخدام القوة العسكرية. ويؤيد وفده الاقتراح المصري لعقد اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الإرهاب، ويأمل أن يسهم هذا الحدث في تحديد الأسباب الدفينة للإرهاب وسبل القضاء عليه.

٢٣ - وما فتئت حكومته تعارض جميع أشكال الإرهاب ودعم الإرهابيين. وتعمل الحكومة على مواءمة قانونها الداخلي مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب في ضوء أحداث شبه الجزيرة الكورية، وتقوم بوضع نظام وطني لمكافحة الإرهاب.

٢٤ - السيد بن نايفة (قطر): قال إن علاج الإرهاب وأسبابه الجذرية لا يتأتى من خلال شن الحروب الذي يشيع الدمار والخوف، بل بجهود عالمية منسقة ضمن إطار شرعي وقانوني يحترم مبادئ حقوق الإنسان. إن ترحيب الدولة لمواطنيها هو شكل آخر من أشكال الإرهاب.

٢٥ - ويعاقب كل من يتواجد على الأراضي القطرية إن ارتكب أي جريمة في الخارج - كجرائم الاتجار بالمخدرات

مظاهر الإرهاب، ليس فقط على أساس المبادئ الفلسفية وقرارات الأمم المتحدة والحجج المعقدة، ولكن أيضا بسبب آثارها الفظيعة على حياة الرجال والنساء والأطفال في كل مكان. على أن جميع جهود القضاء على الإرهاب يجب أن تكون متسقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣١ - إن حكومته تساند المبادرات المشتركة للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لتنفيذ الاستراتيجية العالمية. إن زيادة تعزيز هذه المبادرات، التي تضمنت حلقات عمل عقدت في نيجيريا وكينيا لدعم التعاون الإقليمي، ستؤكد فعالية جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. إن التغييرات التي أدخلت على نظام الجزاءات عملا بقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) تطور هام؛ وتحسنت كثيرا معايير الإجراءات القانونية الواجبة، مدفوعة إلى حد كبير بخوف المجلس من التنصل الوطني من نظم الجزاءات؛ وأدخلت بنود انقضاء من خلال القرار ١٩٨٩ (٢٠١١). غير أن هذا القرار حرم أيضا بعض الأفراد المدرجة أسماؤهم، ولا سيما من يخضعون الآن للنظام بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، من الحماية المحدودة التي كانوا يحظون بها من قبل. والأهم من ذلك أنه إذا كانت بنود الانقضاء قد أعطت وزنا أكبر لتوصيات أمين المظالم، فإن عملية الإدراج والشطب لا تزال تقوم أساسا على اعتبارات سياسية وليست قضائية أو شبه قضائية. وعلى المجلس أن يواصل تحسين معاييره للإجراءات القانونية الواجبة في أثناء استعراض عام ٢٠١٢ لنظام الجزاءات.

٣٢ - وأثنى على الدول التي أصبحت أطرافا في شتى الصكوك القطاعية لمكافحة الإرهاب. إن مشروع الاتفاقية الشاملة ربما يكون بالغ الأهمية، ويهتم وفده كثيرا باعتماده في الدورة الحالية للجمعية العامة على أساس نص عام ٢٠٠٧. غير أنه إذا لم تتوافر الإرادة السياسية لذلك،

أشكاله وصوره، بما في ذلك التحريض المغذي للإرهاب، وفق القانون الدولي.

٢٨ - السيد غومندي (موزامبيق): قال إن حكومته تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بصرف النظر عن دوافعه ومكانه وزمانه ومرتكبيه؛ فهو يهدد السلام والأمن الدوليين، ويقوض الجهود العالمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن للأمم المتحدة دورا مركزيا تقوم به باعتبارها الآلية السياسية العالمية الوحيدة القادرة على منع ومكافحة الإرهاب الدولي بعدة طرائق، منها دعم بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية. وقد زار وفد من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بلده يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ووضع تقريرا حوى توصيات قيمة لتعزيز استراتيجية موزامبيق لمكافحة الإرهاب.

٢٩ - ولا بد من اتخاذ تدابير وطنية ودولية مناسبة للقضاء على التعديات على المعتقدات الدينية والتعديات التي ترتكب بحجة الدين، فليس هناك دين يرضى عن أفعال العنف. وهناك حاجة إلى نهج شامل وعالمي لمعالجة أسباب الإرهاب ومظاهره، وهذا هدف يحتاج إلى إرادة سياسية موحدة من المجتمع الدولي بأسره. وعلى الدول الأعضاء التحلي بالمرونة وبروح التوافق للانتهاء من المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي؛ إن التعريف القانوني المقبول من الجميع للإرهاب أمر فائق الأهمية لوضع حد لإفلات الإرهابيين من العقاب وتحسين رد المجتمع الدولي. وأخيرا يتعين على جميع الدول الأعضاء التصديق على الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها.

٣٠ - السيد تلامي (جنوب أفريقيا): قال إن وفده يمقت جميع أشكال الإرهاب ويدين بشدة جميع أعمال الإرهاب، أيا كان مكانها ومرتكبوها، باعتبارها انتهاكات أساسية للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ولا بد من رفض جميع

الوطنية. وتقدر حكومته الدور المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المنطقة واتساع نطاق مجموعة الخدمات التقنية المقدمة.

٣٦ - إن كينيا طرف في ١٤ من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وينص دستورها على التطبيق الفوري للمعاهدات الدولية بعد التصديق عليها. ويخضع البلد للاستعراض الذي تجريه المجموعة الدولية للاستعراض القائم على التعاون ومجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التابعتان لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وينفذ التوصيات التي تقدمت بها هاتان الهيئتان. وسيكون قانون منع الإرهاب المعتمد حديثا مكملا لقانون عام ٢٠١٠ بشأن عائدات الجريمة وغسل الأموال وقانون عام ٢٠١١ للمساعدة القانونية المتبادلة. ويعزز البلد ازدياد التعاون مع الدول الأخرى في هذه المسائل، ويدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) على الصعيد الوطني.

٣٧ - إن كينيا وقعت في الماضي ضحية لهجمات إرهابية واسعة. وفي وقت أقرب وقعت هجمات قليلة الكثافة منذ انضمت قوات الدفاع الكينية إلى بعثة المراقبين العسكريين في الصومال التابعة للاتحاد الأفريقي. وحكومته مستمرة في تدعيم الهياكل الحالية لمكافحة الإرهاب، وكذلك أمن الحدود والمطارات، وتعمل مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا. وكينيا عضوا أيضا في مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقامت حكومته، من خلال هذه الهيئات، بوضع إجراءات لجمع ومعالجة ونشر المعلومات، وبناء القدرات في مجال الإنذار المبكر والتصدي، وأجرت دراسات مشتركة عن استراتيجيات قمع تمويل الإرهاب. إن لمنظومة الأمم المتحدة دورا بالغ الأهمية تؤديه في تنسيق تنفيذ الاستراتيجية العالمية.

فإن على الدول الأعضاء قبول هذه الحقيقة والانتظار عامين أو ثلاثة أعوام قبل العودة إلى هذه المسألة.

٣٣ - السيد ديستا (إريتريا): قال إن حكومته تدين بكل وضوح الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مكانه ومرتكبه. ولا ينبغي ربط أعمال الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، ولا بد من المراعاة الواجبة للكفاح المشروع من أجل تقرير المصير.

٣٤ - ولا يمكن مكافحة الإرهاب بالوسائل العسكرية وحدها، ولا بد لأي تدبير يتخذ من أن يكون متسقا مع القانون الدولي. ولم يتسن بعد إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي لأن الدول الأعضاء لا تزال تفكر في تعريف للإرهاب. وإذا كان اعتماد هذا الصك لا يزال يمثل أولوية عالية، فإن سياسات وتدابير المجتمع الدولي يجب أن تظل مهتدية بالاستراتيجية العالمية. ويجب بشكل متساو توفير التركيز والموارد للركائز الأربع للاستراتيجية، بما فيها الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الدفينة للإرهاب، كالمنازعات الطويلة الأمد، والاعتداءات، وظروف عدم المساواة، والفقر. ولا ينبغي استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة بحجة مكافحة الإرهاب. وحدد التزام حكومته بوضع وتعزيز تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب تكون متوائمة مع القانون الدولي.

٣٥ - السيد مينا (كينيا): قال إن الإرهاب لا يعترف بأي جنسية أو حضارة أو أصل عرقي أو دين، وله آثار مدمرة على النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع. ويجب أن تكون جهود المنع المتعددة الأطراف منسقة بشكل جيد، لأن أعمال الإرهاب تزداد تعقيدا. ومن المهم التوصل إلى اتفاق على مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. إن التعاون والمساعدة التقنيين لا غنى عنهما في بناء القدرات لضمان فعالية الأطر والاستراتيجيات القانونية

والأمن الدوليين. ومن المهم أن تتوصل الدول إلى توافق آراء فيما يتعلق باتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي تتيح لها مكافحة جميع أشكال الإرهاب بفعالية ومع التقيد التام بالقانون الدولي.

٤٢ - إن إرهاب الدولة ينتهك سيادة الدول، وكذلك النظم والقواعد التي تحكم النزاع المسلح وتحمي المدنيين وأسرى الحرب. وهذا الإرهاب يعتبر رفضا لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وإنكارا صارخا لسيادة القانون وحقوق الإنسان. ولا يمكن تبرير إرهاب الدولة بأي ذريعة، مثل التطبيق الخاطئ للحق في الدفاع عن النفس. بموجب المادة ٥١ من الميثاق، أو الإنفاذ غير المناسب لقرارات مجلس الأمن بدعوى "حماية المدنيين".

٤٣ - ومطلوب من الدول، بموجب القوانين الدولية ذات الصلة، التأكد من أن مرتكبي أعمال الإرهاب لا يحظون بالإفلات من العقاب. ولذلك فإن حكومتها تطلب مرة أخرى أن تسلم الولايات المتحدة الأمريكية لجمهورية فنزويلا البوليفارية الإرهابي لويس بوسادا كاريلس، المسؤول عن قصف طائرة تابعة لشركة الطيران الكوبية في الجو في عام ١٩٧٦، مما أدى إلى مصرع ٧٣ راكبا. وتطلب الحكومة أيضا الإفراج عن الأبطال الكوبيين الخمسة من مكافحي الإرهاب المسجونين في سجون الولايات المتحدة.

٤٤ - السيد الأعظمي (العراق): قال إن وفده يؤكد من جديد إدانته الشديدة للأعمال الإرهابية، بما فيها إرهاب الدولة، بجميع أشكالها ومظاهرها، باعتبارها أعمالا لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف أو سبب من الأسباب، ومهما كانت دوافعها أو أهدافها. وبالإضافة إلى انتهاك هذه الأعمال لحقوق الإنسان وتهديدها للسلم والأمن الدوليين، فإنها تشكل عائقا أمام التطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

٣٨ - السيدة دياس مندوسا (فنزويلا): قالت إن مكافحة الإرهاب مسؤولية جميع الدول، ويجب أن تتم في إطار من تعددية الأطراف والتعاون الدولي، مع احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكذلك ما يتصل بالموضوع من البروتوكولات والاتفاقات. ويجب أيضا أن تحترم جهود مكافحة الإرهاب مبادئ تقرير مصير الشعوب، والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولن تجدي جهود مكافحة الإرهاب ما لم تتخذ التدابير اللازمة لمعالجة العوامل التي تذكىه، ومنها الفقر، والظلم، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والتعصب السياسي والعنصري والديني والثقافي، والتعدي على حقوق الإنسان، والاحتلال الأجنبي، وانتهاك سيادة الشعوب والدول.

٣٩ - إن حكومتها طرف في الصكوك الرئيسية لمكافحة الإرهاب، وتتقيد تماما بالتزاماتها الواردة في هذه الصكوك. وأجرت أيضا إصلاحات تشريعية لكفالة فعالية جهودها لمكافحة الإرهاب.

٤٠ - إن حكومتها، وهي نصير قوي لمبدأ السيادة، لن تسمح أبدا للإرهابيين أو الجماعات الإرهابية باستخدام أراضيها، ولن تقدم دعما ماليا لهم، ولن تساند الأعمال التي تحرض على العنف أو الإخلال بالسلم الاجتماعي والنظام الدستوري. ويجب على الدول الأعضاء أن تدين هذا التدخل من أجل إقامة عالم حافل بالتسامح والاحترام والتضامن.

٤١ - ويتعين على الأمم المتحدة تشجيع التعاون بين الدول لضمان إقامة العدل، وإدانة المسؤولين عن أعمال الإرهاب، سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو دولاً. إن تعريف مصطلح "الإرهاب" يجب أن يتسق مع حق الشعوب في النضال ضد الاحتلال والهيمنة الأجنبية، ومع تعزيز وحماية السلم

والتعاون الكامل على المستوى الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب.

٤٨ - إن استمرار العمليات الإرهابية في أنحاء واسعة من العالم يؤكد أن الإرهاب لا دين ولا وطن ولا لون له ولا جنسية، مما يتطلب المزيد من الجهود للقضاء عليه. وعبر التعاون الجاد على إنفاذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب يمكن إحراز تقدم في هذا المجال، ولكن يتعارض مع هذا التوجه التعامل مع الإرهاب من منطلق العمليات العسكرية والأمنية أو "مقابلة الإرهاب بالإرهاب". ويجدد وفده إيمانه بأن الأمم المتحدة لها دور أساسي وقيادي في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ودعمه لإنفاذ الاستراتيجية العالمية.

٤٩ - وقد صادق السودان على كافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وهو طرف في الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة، وينشط في جهودات منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب. وقد وضع الاستراتيجية العالمية كإطار عام لتعزيز جهوده الوطنية في هذا المجال، وسنّ قانون عام ٢٠٠١ لمكافحة الإرهاب، الذي يجرّم كافة الأعمال الإرهابية بل والتحريض عليها. كما اعتمد السودان العديد من القوانين ذات الصلة، مثل قانون مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال لعام ٢٠١٠، مواكبا ومستوفيا للمتطلبات الدولية والإقليمية، ومتوافقا مع قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويقدم السودان تقارير دورية حول إنفاذ هذا القرار، وكان آخرها في عام ٢٠٠٩، وما زال ملتزما بقرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وهناك مشاريع قوانين محل دراسة تشمل قانون الطاقة الذرية والجرائم المعلوماتية. كما يعمل السودان بالتعاون مع الأشقاء في دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيجاد) في إنفاذ استراتيجية القطاع الأمني لدول الإيجاد التي تعنى بالعديد من الجوانب الأمنية في الإقليم، وتدعو إلى إنشاء مركز إقليمي يعنى بقضايا الإرهاب وتدريب المختصين في هذا المجال.

إن موقف العراق كان ولا يزال يدعم الإجراءات الإقليمية والدولية لاستئصال الإرهاب ومعاقبة مرتكبيه، أو تسليمهم طبقا للمعاهدات الدولية ذات العلاقة. وفي هذا الإطار صادق العراق وانضم إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨، ومعاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي لعام ١٩٩٩.

٤٥ - إن المواطنين العراقيين والمؤسسات العراقية، سواء الدينية أو المدنية، كانوا ولا يزالون يتعرضون لعمليات إرهابية؛ ولذلك فإن لدى العراقيين قناعة مطلقة بمخاطرة الإرهاب، وبالتالي ضرورة مكافحته وقمعه. إن الأمم المتحدة تدرس موضوع الإرهاب وسبل القضاء عليه، وبخاصة في إطار اتفاقيات مكافحة الإرهاب. ورغم هذا العمل المنجز، ما زال الإرهاب يضرب بوحشية. إن إجراءات القمع لا تكفي؛ ومن الضروري أيضا دراسة الأسباب التي تكمن وراء القيام بهذه الأعمال، ومنها الفقر، والبطالة، وانتهاك حقوق الإنسان، وازدراء أديان الآخرين والتحريض على المؤمنين بها، والاحتلال الأجنبي، والازدواجية في المعايير عند التعامل مع القضايا الدولية. وبدون إيجاد حلول عقلانية لهذه الأسباب، فإن من المرجح استمرار ارتكاب الأعمال الإرهابية مستقبلا.

٤٦ - ومن المؤكد أن إجراءات قمع الإرهاب يجب أن تتم في إطار القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكل إجراء يتخذ خارج إطار هذه القوانين سيطرح بالضرورة تساؤلات عن الإيمان بالقيم التي يدعى الدفاع عنها لغرض القضاء على الإرهاب.

٤٧ - السيد عثمان (السودان): قال إن وفده يؤكد إدانته للإرهاب بكافة أشكاله وأيا كان مصدره ودوافعه ومبرراته. وتحدد حكومته التزامها بالعمل الجاد على المستوى الوطني

٥٠ - ولا تزال قضية إيجاد تعريف واضح وواقعي للإرهاب خطوة هامة في سياق مكافحته. وفي هذا السياق من المهم التمييز بين الإرهاب والمقاومة الشرعية ضد الاحتلال الأجنبي وإدانة سلوك إرهاب الدولة المحتلة. ويدعو وفده أيضا إلى الاهتمام بضحايا الإرهاب. ويجب ألا يرتبط مفهوم الإرهاب بالإسلام والمسلمين أو بأي دين آخر أو ثقافة بعينها أو بانتماء لجماعة محددة. ويرحب وفده بالدعوة لمؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب برعاية الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب، وتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، على أن تؤخذ في الاعتبار الجهود الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، والوثيقة الختامية المعتمدة في المؤتمر الوزاري السادس عشر والاجتماع التذكاري لبلدان حركة عدم الانحياز (A/65/896-S/2011/407، المرفق الأول)، وجهودات منظمة التعاون الإسلامي.

٥٣ - السيد اوتسوكا (اليابان): قال إنه على الرغم من النتائج الملحوظة التي تحققت في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، فإن المطلوب بذل جهود أكبر. ومن هنا فإن وفده يرحب بالاستعراض الثالث للاستراتيجية العالمية، وبالجهود المبذولة لتحقيق تنسيق أفضل بين كيانات الأمم المتحدة المعنية، ربما بتعيين منسق للأمم المتحدة لشؤون مكافحة الإرهاب، كما أوصى الأمين العام. على أنه ينبغي الحرص على تجنب الازدواجية وعدم تجاوز الموارد الحالية. ومن المهم أيضا تعزيز الإطار القانوني ذي الصلة بالموضوع، ولا سيما من خلال اعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٥٤ - السيد وحيد (ملديف): قال إنه لا يمكن أبدا التغاضي عن الإرهاب، ولكن إذا كان من غير الممكن لوم دولة واحدة عليه، فإنه لا يتسنى لأي دولة مكافحته بمفردها؛ والمطلوب نهج عالمي منسق. ورحب بتقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (A/67/162 و Add.1)، ودعا إلى التنفيذ التام للاستراتيجية العالمية. ويؤيد وفده إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وشكر فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لاستمرار تعاملها مع ملديف.

٥٥ - ومع أن حكومته ملتزمة بحرية التعبير، فإن هذه الحرية لا يمكن أن تستخدم لازدراء الأديان، والحض على الكراهية، وإثارة العنف المجتمعي. ولذلك فإن وفده يدين

٥١ - ويجب عدم التوقف عند ظاهرة الإرهاب كظاهرة فقط، بل يجب دراسة أسبابها وجذورها في سياق مفهوم العدالة الدولية، مع العمل على تجنب المعايير المزدوجة والانتقائية في العلاقات الدولية والتدخل في شؤون الآخرين، وإنهاء الصراعات، والمساهمة في الحد من الفقر وآثاره، والعمل على إنهاء كافة أشكال الاحتلال الأجنبي، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير، دون مساواة مقاومة الاحتلال بأعمال الإرهاب.

٥٢ - ويرحب وفده بتأسيس مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وبداية عمله، ويجدد تقديره لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، الذي بادر بإطلاق هذه المبادرة بالتعاون مع الأمم المتحدة. وتدعو هذه المبادرة إلى مقابلة الإرهاب بالمزيد من التعاون الدولي والحوار، والعمل على إرساء مفاهيم العدالة والحرية وحقوق الإنسان، واحترام القانون والمساواة. وتحث المبادرة الدول على الامتناع عن توجيه اتهامات بالإرهاب إلى

٥٨ - إن القرصنة، شأنها شأن أشكال الإرهاب الأخرى، متجذرة في التفاوت والإقصاء الاقتصاديين، ويجب مكافحتها من خلال التنمية، بما أن فئات السكان المحرومة ضعيفة إزاء التطرف. وقد أدخلت حكومته التربية الوطنية في المناهج المدرسية لتعليم الشباب أن الحقوق تلازمها المسؤوليات، وبتعزيز سيادة القانون وحماية كرامة الفرد، تكون الحكومة ماضية في التزامها ببناء المؤسسات وتمكين المجتمع المدني والأفراد.

٥٩ - السيدة شوغان (إسرائيل): وجهت الانتباه إلى التحدي الخاص المتمثل في الإرهاب الانتحاري الذي هو، بلا استثناء، غير مبرر وغير قانوني وغير أخلاقي، وإن يكن من الصعب محاربه لأن السَّجن والقتل دافعان أكثر منهما رادعين. إن إسرائيل، وهي البلد الذي طالما كان مواطنوه هدفا لهجمات إرهابية، سواء في الداخل أو في الخارج، ترحب بالاستعراض الثالث للاستراتيجية العالمية وبما أعرب عنه من اهتمام بالضحايا. إن هناك خلافا واسعا فيما يتعلق بتعريف الإرهاب. وإذا كان من المناسب القول إن "الإرهابي الذي يستهدف شخصا هو المدافع عن حرية شخص آخر"، فإن هذا النهج قد لا يوائم ضرورة إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بصرف النظر عن الدافع. ومن المزعج بنفس القدر محاولات أنسنة الإرهاب بالتفريق بين الإرهاب "الطيب" والإرهاب "الشرير" وربطه بالتمجيد والاستشهاد. وإذا كان يناسب البعض أن يدينوا الإرهاب في الداخل بينما يعضون الطرف عن الهجمات التي تقع بعيدا عنهم، فإن هذا الرياء لا يمكن أن يتفق مع الرغبة الصادقة في مكافحة الإرهاب. إن الإرهاب الدولي عمل تجاري يتطلب تدفق الأموال بانتظام؛ والواقع أنه يعتمد على الدول الراعية، كما اعترف بذلك مجلس الأمن. والنهج الصالح الوحيد هو عدم التسامح إطلاقا.

شريط الفيديو الخبيث الذي أهان الرسول محمدا في الآونة الأخيرة، كما يدين تفجر العنف في أنحاء العالم باسم الدين؛ إن الإرهاب لا يمكن التسامح معه تحت أي ظرف.

٥٦ - إن السبيل الوحيد للمضي قدما هو التركيز مجددا على صكوك مكافحة الإرهاب، وتنفيذ ما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. إن ملديف طرف في ثمانية من هذه الصكوك، وتفكر في الانضمام إلى باقيها. وفي دستورها بالمعيار الدولي لضمانات حقوق الإنسان، وصدر قانونها لمكافحة الإرهاب في عام ١٩٩٠. ويهتم وفده كثيرا باعتماد اتفاقية شاملة وحيدة؛ على أن يكون الهدف هو أن تشمل جميع الصكوك الموجودة، وتوفر حماية محسنة للأجيال القادمة. وتؤمن ملديف أيضا بالتدابير الإقليمية لمنع وبناء القدرات، وهي طرف في الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن قمع الإرهاب وبروتوكولها الإضافي.

٥٧ - ولما كان بلده دولة جزرية تقع في المحيط الهندي، فإنه تعرّض مؤخرا لزيادة مفاجئة في القرصنة البحرية والمنطقة التي توجد بها ملديف موطن لعصابات الجريمة المنظمة التي تمول وتيسر ارتكاب أعمال إرهابية، وتشكل خطرا على الاقتصاد العالمي. ولذلك فإنه يرحب بالقرار المتخذ في مؤتمر القمة السابع عشر لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بالبداية في اتخاذ تدابير لمكافحة القرصنة في جنوب آسيا. إن ملديف بطبيعتها دولة مسالمة، ويعي شعبها أن الأيديولوجيات يمكن أن تزرع البغضاء وتثمر العنف والتطرف. ومهما تكن مشروعية التظلم، فإن استخدام العنف لأسباب سياسية أو دينية أو لأسباب أيديولوجية أخرى يجب اعتباره إرهابا لا يمكن القضاء عليه إلا من خلال الشراكات والتفاهم الجمعي.

المذهل أن تجرؤ وفود هذه الدول على توبيخ إسرائيل بشأن حقوق الإنسان.

٦٢ - السيدة أكيلو (نيجيريا): قالت إن جماعة بوكو حرام المتمردة شكلت خطرا بالغاً على بلدها في العامين الماضيين، وهناك ما يؤكد أنها تقيم صلات مع الجماعات الإرهابية الأخرى في منطقة الساحل. وترى حكومتها أن المشكلة تحتاج إلى رد شامل ومتعدد الجوانب ومستدام على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، وتعكف، بناء على ذلك، على صوغ حملتها لمكافحة الإرهاب. وقد سنت الحكومة قوانين لمنع الإرهاب وحظر غسل الأموال في عام ٢٠١١، وتقوم باستعراض أحكام هذه القوانين لتدرج فيها أفضل الممارسات العالمية؛ وإذا اعتمد مشروع تعديل للقانون النيجيري لـ (منع) الإرهاب، فإن ذلك سيوسّع تعريف الإرهاب، ويشدد العقوبات، ويتيح للمحاكم البت بسرعة أكبر في القضايا المتصلة بالإرهاب.

٦٣ - وقد وضعت حكومتها أيضا عددا من الآليات المؤسسية لمكافحة الإرهاب والأنشطة ذات الصلة، وتعكف على رسم استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب. ونيجيريا طرف في عدد من المعاهدات الإقليمية والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي ترمي إلى تعزيز التعاون الإقليمي في التحقيق مع الإرهابيين المشتبه فيهم ومحاكمتهم وتسليمهم، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ستستضيف حكومتها حلقة عمل إقليمية لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ الاستراتيجية العالمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. إن استمرار التعاون الدولي وتعزيزه بالفعل سيكونان بمثابة التحدي الشامل في الأعوام القادمة، وستتوقفان على وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج فعالة على الصعيد المتعدد الأطراف والإقليمي والوطني.

٦٠ - إن للتعليم دورا أساسيا يقوم به في مكافحة الإرهاب الذي يزدهر بثقافة التحريض والتلقين والتعصب وتمجيد الموت، وذلك بمكافحة التطرف وتعزيز ثقافة السلام؛ وللقانون الدولي أيضا أهمية فائقة في هذا المجال. إن إسرائيل طرف في الصكوك الدولية الأساسية لمكافحة الإرهاب، وتقدم التعاون التقني وتتقاسم أفضل ممارساتها وخبراتها لتنفيذ هذه الصكوك، على المستوى الثنائي ومن خلال شتى وكالات الأمم المتحدة. ويؤيد وفدها اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي تدعم الاعتقاد الأساسي بأنه لا سبب هناك أو مظلمة تبرر الإرهاب بأي شكل وفي أي مظهر، بدلا من المتاجرة بالمبادئ للإيهام بوجود توافق للآراء والتغاضي عن أعمال الإرهاب وراء ستار الاستشهاد أو التحرير. على أنه لا ينبغي تطبيق هذا الصك على الأعمال العسكرية للدول التي تحكمها نظم قانونية دولية مختلفة كل الاختلاف.

٦١ - وأخيرا فإن من المؤسف أن وفود الدول التي هي من أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في منطقتها ما زالت تستغل المناقشات المهمة الدائرة في إطار البند الحالي من جدول الأعمال في محاولة هازئة لصرف الانتباه عن انتهاكاتهما؛ وليس من قبيل المصادفة أنهما لا تستطيع حتى إدانة الهجمات الإرهابية الفتاكة التي أودت بحياة الكثيرين جدا من الإسرائيليين. إن المملكة العربية السعودية تقمع بقسوة من لديها من المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وتميز ضد النساء، وتعاقب على الأفعال الجنسية بين المثليين بالجلد أو الرجم أو السجن أو الموت. أما الجمهورية العربية السورية فهي الملاذ الأساسي لبعض أشهر المنظمات الإرهابية، كحزب الله وحماس، وتسمح لها بالاحتفاظ بمقراتها في دمشق؛ وقد قتل نظامها عشرات الآلاف من مواطنيها في العام الماضي فقط. ولذلك فإن من

٦٧ - السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده، الذي هو ضحية للإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الذي ترعاه الدولة، يفهم تماما آثار هذه الأعمال التي تفوق الحصر على الضحايا والمجتمع. إن إرهاب الدولة يعوق التطور العلمي والتكنولوجي للبلدان النامية بالقضاء على مواردها البشرية المتميزة. وفي الأعوام القليلة تعرض العلماء الفينيون في إيران لهذه الهجمات التي لم تحظ إلا باهتمام ضئيل من أولئك الذين كان يفترض أن يتخذوا التدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب الدولي. إن هذه الأمثلة تشير إلى أن التحدي الأساسي في مكافحة الإرهاب هو الكيل بمكيالين الذي يصف أعمال الإرهاب بأنها جيدة أو سيئة حسب المصالح السياسية الضيقة، مما يقوض في النهاية الثقة والتعاون الدوليين. إن النهج الوظيفي أو الانتقائي في مكافحة الإرهاب نهج مرفوض ببساطة؛ وأشار إلى المعاملة التفضيلية الممنوحة لبعض الجماعات الإرهابية، وهو ما يتضح من شطب جماعة إرهابية كانت قد قتلت وأصاب آلاف الإيرانيين من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

٦٨ - إن الأسباب الدفينة العديدة، ومنها استعمال الدول غير المشروع للقوة، والعدوان والاحتلال الأجنبيان، والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، يمكن أن تساعد في تفسير تفشي الإرهاب؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن استعمال القوة العسكرية غير المتناسب لمكافحة الإرهاب أثبت أنه يؤدي الأبرياء بأكثر مما يؤدي الإرهابيين، وهو يمهد السبيل لحلقات مفرغة من العنف المتجدد. وهذا ما يحدث في بعض حيران إيران، حيث لا يمكن التغاضي عن معاناة الأبرياء الناجمة عن ذلك باعتبارها "أضرارا تبعية".

٦٩ - ولا ينبغي مساواة الإرهاب بكفاح التحرر المشروع للشعوب الواقعة تحت الهيمنة أو الاحتلال الأجنبيين؛ ولا يُكافح الإرهاب إلا بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان

٦٤ - السيد كيم سينغ (جمهورية كوريا): أعرب عن تضامن وفده مع ضحايا الإرهاب وإدانتته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان سببه. إن تعزيز التعاون هو مفتاح النجاح في تنفيذ الاستراتيجية العالمية؛ وقد استضافت حكومته في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ الاجتماع العام للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، الذي عقد في دايجون، وفي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي، الذي عقد في سول.

٦٥ - وعلى الجمعية العامة بذل قصارها للتوصل إلى اتفاق على مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي دون مزيد من التأخير. وتعمل وكالات المحررة وإنفاذ القانون التابعة لحكومته بنشاط على تعقب الأفراد المشتبه فيهم وإحباط أعمال الإرهاب المحتملة. وقد عززت الحكومة خططها لمواجهة الطوارئ، وأحكمت إطارها التشريعي وإجراءاتها التشريعية لمكافحة تمويل الإرهاب، وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الأمن. ومع ذلك فإنه بالرغم من التعاون المعزز للمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، فإن النجاح الطويل الأمد لا يمكن أن يتحقق إلا ببناء قدرات وكالات إنفاذ القانون في البلدان النامية. وتعد حكومته دورات تدريب في مجالات من قبيل الجرائم الإلكترونية، وتحقيقات الطب الشرعي، ومنع الجريمة.

٦٦ - وأخيرا فإن ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن بلده تورط في هجوم إرهابي على تمثال واحد من قادتها لا أساس له، وهذا البلد بالذات قام باستفزاز عسكري وبأعمال تخريب والعديد من الهجمات الإرهابية ضد مواطني جمهورية كوريا، بما في ذلك قصف طائرة كورية في رحلتها ٨٥٨ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وقصف رانغون في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، مما أدى إلى مصرع ١٥٥ و ٢١ شخصا على التوالي.

تمويل الإرهاب، وبخاصة في منطقة الساحل، وأخذ الرهائن للثقافة أو ديانة أو جنسية معينة أمر مؤسف، وتتيح فقط مجالا للإرهابيين. ويرحب وفده بكل المبادرات الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان.

القانون الإنساني الدولي. إن محاولات عزو هذه الظاهرة إلى ثقافة أو ديانة أو جنسية معينة أمر مؤسف، وتتيح فقط مجالا للإرهابيين. ويرحب وفده بكل المبادرات الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان.

٧٠ - السيد بنمهدي (الجزائر): قال إن بلده ما فتى يدين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، بما في ذلك جميع الأعمال التي تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر على تشجيع الإرهاب أو دعمه، ويؤكد من جديد إدانته الحازمة لأي محاولة لعزو الإرهاب إلى ديانة أو ثقافة أو حضارة أو جماعة معينة، أو مساواته بالكفاح المشروع للشعوب للتحرر من الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي.

٧١ - وقد ظلت منطقة الساحل لعدة أعوام هدفا للنشاط الإرهابي تحت راية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتعاونت حكومات البلدان المعنية في جهد يرمي بشكل مشترك إلى معالجة مسائل الأمن والتنمية؛ وقد عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع في الجزائر يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتعتبر حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، التي ظهرت في وقت أقرب، مسؤولة عن انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والأسلحة، في أعقاب النزاع في ليبيا الذي هدد ذات أسس بعض دول المنطقة. ولذلك فإن وفده يرحب باعتماد الاستراتيجية العالمية التي تهدف إلى مساعدة هذه البلدان على مكافحة كارثة الإرهاب.

٧٠ - السيد بنمهدي (الجزائر): قال إن بلده ما فتى يدين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، بما في ذلك جميع الأعمال التي تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر على تشجيع الإرهاب أو دعمه، ويؤكد من جديد إدانته الحازمة لأي محاولة لعزو الإرهاب إلى ديانة أو ثقافة أو حضارة أو جماعة معينة، أو مساواته بالكفاح المشروع للشعوب للتحرر من الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي.

٧١ - وقد ظلت منطقة الساحل لعدة أعوام هدفا للنشاط الإرهابي تحت راية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتعاونت حكومات البلدان المعنية في جهد يرمي بشكل مشترك إلى معالجة مسائل الأمن والتنمية؛ وقد عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع في الجزائر يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتعتبر حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، التي ظهرت في وقت أقرب، مسؤولة عن انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والأسلحة، في أعقاب النزاع في ليبيا الذي هدد ذات أسس بعض دول المنطقة. ولذلك فإن وفده يرحب باعتماد الاستراتيجية العالمية التي تهدف إلى مساعدة هذه البلدان على مكافحة كارثة الإرهاب.

٧٤ - السيدة تراوري بازي (بوركينافاسو): قالت إن الإرهاب الدولي مبعث قلق بالغ للمجتمع الدولي لأنه السليبي على السلام والأمن الدوليين، والحريات الفردية، وحقوق الإنسان. ولذلك فإن وفدها يرحب باعتماد الأمم المتحدة لعدد من القرارات والصكوك الدولية ذات الصلة، وعقدتها عددا من الاجتماعات الرفيعة المستوى، وكان أقربها اجتماع الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالإرهاب النووي، المعقود في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ومن

٧٢ - وتساهم حكومته في جهود مكافحة الإرهاب في القارة الأفريقية، ولا سيما مبادرة المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، الكائن في الجزائر العاصمة، التي تهدف إلى وضع مشروع قانون نموذجي أفريقي لمكافحة الإرهاب. وقد صدقت الحكومة على الصكوك الدولية الـ ١٣ لمكافحة الإرهاب، وتعمل على القضاء على مصادر

الاجتماع الافتتاحي للفريق العامل لجنوب شرق آسيا التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي حضره ٨٥ ممثلاً لـ ٣٠ بلداً، وناقش فيه المشاركون المسائل المتعلقة بالاستجاب، ومكافحة التطرف، وإنفاذ القانون، والتعاون القضائي. ويرحب وفده أيضاً بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي يقوم بدور قيم في تعزيز بناء القدرات والتعاون الدولي، والذي تدعمه إندونيسيا على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف.

٧٧ - وستواصل حكومته أيضاً المساهمة في تعزيز إنفاذ القانون في المنطقة، بما في ذلك من خلال مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٤ بجهود مشترك مع أستراليا، والذي قام بتدريب أكثر من ١١ ٠٠٠ موظف من ٥٢ بلداً في المنطقة. ومنذ عام ٢٠٠٣، كانت السلطات الإندونيسية قد اعتقلت وحاكمت أكثر من ٦٠٠ إرهابي، أدين ٤٠٠ منهم. وفي عام ٢٠١٠ أنشأت الحكومة الوكالة الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي تقوم بدور رائد في جهودها لتقديم الإرهابيين المشتبه فيهم إلى المحاكمة، مع العمل أيضاً على معالجة القضايا الاجتماعية، ومنها تعزيز الحوار بين الأديان تمكينا للمعتدلين.

٧٨ - وأخيراً يجب عدم ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو جماعة، وعدم تصوير أي دين أو عقيدة دينية بأنه يحث عليه. وعلى المجتمع الدولي العمل معاً لمنع هذا التصوير، ومساندة نهج أكثر تسامحاً من خلال الحوار والتشاور والتعاون.

٧٩ - السيد عدي (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارساً حقه في الرد، فقال إن ممثلة إسرائيل قدمت شرحاً دقيقاً لسياسة بلدها في محاولة يائسة لإخفاء حقيقة إسرائيل الإرهابية. وإسرائيل كيان نشأ على فكرة إرهاب السكان الأصليين لدفعهم لترك أراضيهم واستبدال مستوطنين بهم؛

الضروري الآن أكثر من ذي قبل وضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي في صيغته النهائية، لزيادة تدعيم الصكوك الأخرى النافذة بالفعل. ومع أنه لا غنى عن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، فإن الدول أيضاً تتحمل مسؤوليتها عن القضاء عليه.

٧٥ - وقد صدقت بوركينا فاسو على معظم الصكوك الدولية ذات الصلة، وتحظى مكافحة الإرهاب الدولي بأولوية عالية في السياسة الخارجية لحكومتها، نظراً إلى تجدد العنف والتطرف على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتتخذ الحكومة بانتظام تدابير داخلية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وفي عام ٢٠٠٧ أنشأت الوحدة الوطنية لتجهيز المعلومات المالية، التي تقوم بدور فعال في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وأنشأت آليات وسنت قوانين لمكافحة الإرهاب؛ وتعاون بشكل وثيق مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (لجنة مكافحة الإرهاب)؛ وتعهدت بإنشاء لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك فإنه على الرغم من تصميم الحكومة الراسخ، فإنها تفتقر إلى وسائل المكافحة الفعالة للتكنولوجيات الدائمة التطور التي يستخدمها الإرهابيون. ولذلك دعت المتكلمة إلى مزيد من التعاون الدولي في توفير بناء القدرات والمعدات للبلدان النامية.

٧٦ - السيد رورو (إندونيسيا): قال إنه لا بلد يستطيع أن يهزم الإرهاب بمفرده. إن إندونيسيا، التي عانت الآثار المدمرة للهجمات الإرهابية، تعلم أن الشراكات القوية بين الدول أمر فائق الأهمية في هذا الكفاح الذي يجب أن يكمله تنفيذ الصكوك الدولية القائمة في إطار الاستراتيجية العالمية. ويرحب وفده بالاستعراض الثالث للاستراتيجية، ويحث الدول الأعضاء على ضمان تنفيذها التام، وعلى أن تصبح أطرافاً في جميع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب. وفي ٦ و ٧ آذار/مارس ٢٠١٢، استضافت حكومته

صرف انتباه اللجنة عن الجرائم التي يرتكبها بلدها، فإن الأمم المتحدة اعتمدت مئات القرارات التي تندد بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية باعتباره من أسوأ أشكال الاحتلال، وأرشيف المنظمة حافل بالدلائل والشواهد على حجم الإرهاب الإسرائيلي.

٨٣ - السيد كيم يونغ سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم ممارسا حقه في الرد، فقال إن مزاعم ممثل جمهورية كوريا لا أساس لها، وإن حكومته لا تفتأ تعارض جميع أشكال الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك وعلى نحو ما ورد في الصحف، فإن مرتكبي الهجوم على تماثيل قادة جمهورية كوريا، وهو عمل إرهابي عادي وخطير، اعترفوا علنا في الآونة الأخيرة بجرائمهم.

٨٤ - السيد كيم سينغ (جمهورية كوريا): تكلم ممارسا حقه في الرد، فقال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالت تقوم بهجمات إرهابية على بلده؛ ففي عام ٢٠١٠ وحده، نسفت بالطوربيد واحدة من السفن البحرية لبلده، وقصفت بالقنابل السكان الأبرياء لجزره المسالمة.

٨٥ - السيد فام كوانغ نيو (فيت نام): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأيده السيد سالم (مصر)، متكلما بالنيابة عن جماعة الدول الأفريقية، والسيد الحبيب (إيران)، متكلما باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إنه وفقا للفقرة ١ (ب) من مرفق قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٥، يجوز للاتحاد الأوروبي، بصفته كيانا من غير الدول، التكلم عقب المجموعات الإقليمية؛ وعلاوة على ذلك يجوز له أن يتكلم بعد فرادى الدول، ما لم يكن هو ذاته ممثلا بدولة. ولا ينبغي لترتيب المتكلمين المتبع أثناء نظر اللجنة في هذا البند من جدول الأعمال أن يشكل سابقة للاجتماعات التالية.

وهي الكيان الذي عرّف العالم بأبشع أنواع الإرهاب بخطف الطائرات المدنية، وقتل المبعوثين الدوليين، والقيام بعمليات إرهابية في جميع أصقاع العالم، وحتى ضد حلفائه. وعلى إسرائيل أن تنهي احتلالها للجولان السوري المحتل ومعاناة مئات آلاف السوريين الذين شردوا منذ أكثر من ٤٠ عاما.

٨٠ - السيد الأحمّد (المملكة العربية السعودية): تكلم ممارسا حقه في الرد، فقال إن ممثلة إسرائيل شككت في سجل بلده في مجال حقوق الإنسان، رغم أن مناقشة هذه المسائل تدخل في ولاية اللجنة الثالثة وليس السادسة. ويضاف إلى ذلك أن إسرائيل ذاتها مدانة باستمرارها المنتظم في إرهاب الدولة، وسجن الفلسطينيين، واحتلال أراضيهم وتدميرها، باتباعها سياسات التشريد والاستيطان. إن قرارات الأمم المتحدة تفرق بين الإرهاب والكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي الذي يعدّ أمراً مشروعاً، لأن الحق في تقرير المصير مكرس في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٨١ - السيدة شوغمان (إسرائيل): تكلمت ممارسة حقتها في الرد، فقالت إن من غير المألوف أن نسمع ممثل سوريا يتهم بلدا آخر بانتهاك حقوق الإنسان في حين أن حكومته لا تزال ماضية في قتل شعبها وقمعه بشدة. إن ملاحظاته مهينة لمن لا حصر لهم من ضحايا النظام الوحشي الذي يمثله؛ وقالت إنها تعجب هل سيتذرع بنفس حجة تقرير المصير والتحرر من القمع الداخلي فيما يتعلق بمواطنيه الذين تدهس دبابات الحكومة جمعهم. إن كلماته اللبائسة لا تقول شيئا عن إسرائيل، بل تتيح للجنة نظرة فاحصة إلى دوافع دولة راعية للإرهاب. إن هذا المحفل لا ينبغي أن يكون أداة لحرب سياسية، بل يجب أن يظل محلا محترما لتبادل الآراء القانونية.

٨٢ - السيد عدي (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسا حقه في الرد، فقال إنه رغم محاولة ممثلة إسرائيل

٨٦ - السيد مارهيتش (الاتحاد الأوروبي): قال إنه أحاط علما بالبيانات المدلى بها باسم المجموعات الإقليمية الثلاث، وإن كان القرار ٢٧٦/٦٥ واضحا تماما، كما أن أحكامه فسرت أكثر في مذكرة من الأمين العام وفي رسالة من الرئيس السابق للجمعية العامة. ومع ذلك فإن وفده على استعداد لاتخاذ نهج بناء في هذه المسألة، وهو موقن أن الرئيس والأمانة العامة يمكن أن يصلوا إلى حلول عملية تتيح للجنة التركيز على المناقشات الموضوعية.

٨٧ - الرئيس: ذكر اللجنة بأنها وافقت بالإجماع على مواصلة عملها وفقا للإجراء المتبع من قبل على أساس الفقرة ١ (أ) من القرار المشار إليه، التي بموجبها يجوز للاتحاد الأوروبي التسجيل في قائمة المتكلمين من ممثلي المجموعات الرئيسية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.